من تراب الطريق (٥١٤) الخطوط الحمراء (*)

الخط الأحمر تعبير مجازى عما لا يجوز عبوره أو تخطيه أو تجاوزه أو إهداره أو المخالفة عنه أو الضرب فيه .. يسرى ذلك فى قواعد المرور ، ويسرى فى سلوكيات الأفراد والمجاميع ، ويسرى حتما على قرارات الدول والحكومات وكافة السلطات المخولة فى الحكم أو الإدارة أو التشريع .. وقرينة البراءة ، مبدأ مقدس فى شرائع السماء ، وفى كافة الدساتير ، وكل المواثيق الدولية ، ثم هو مقدس فى منطق البداهة الذى هو حصيلة ما تعارفت عليه الشرائع السماوية والدساتير والقوانين والمواثين الدولية .

كانوا ولا يزالون يعلموننا فى قاعات الدراسة ، أن المتهم .. أى متهم برىء يتمتع بقرينة البراءة التى ولد بها على الفطرة ، وأن هذه القرينة لا تنحسر عنه إلاّ بحكم قضائى نهائى يخلص وينتهى من واقع محاكمة عادلة إلى ثبوت إدانته بجرم ما .. قبل هذه الإدانة القضائية هو برىء فى حكم القانون ، وفى نظر الناس ، لأن الناس ليست مخولة فى إصدار الأحكام ، ولا فى محاكمة بعضها بعضا ، وإلاّ ارتدوا إلى منطق الغابات !! لذلك علمونا فى مقاعد الدرس أيضا ، وفى أحكام القضاء أنه خير للعدالة لأنها قانون السماء ، أن تبرئ مائة مذنب ، من أن تدين بغير حق بريئا واحداً .. هذه البراءة التى هى الأصل فى الإنسان ، مهما كانت الشكوك أو الريب أو الظنون .. فالظن ليس قانونا ولا قاعدة لحكم ، حتى حذر منه القرآن المجيد ، ونبه إلى أن بعضه بعض

(*) المال ١٣/ ٧/ ٢٠١١

هذا الظن إثم كبير ، وأكبر من بعض الظن ، الكثير من الظن ، وكلاهما يورد موارد التهلكة ، يقول الحكم العدل فى كتابه المبين : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱجْتَنِبُواْ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ ﴾ [الحجرات: ١٢] ، وحذر من أن الندامة هى عاقبة مجاراته مجاراة الظن ، فقال عز من قائل : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمًۢا بِجَهَٰلَةٍ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ ﴿٦﴾ ﴾ [الحجرات] .. لا يعنى هذا أن كل حامل نبأ فاسق أو كاذب ، فقد يكون صالحًا وصادقًا ، ولكن النبأ أو الاتهام ينبغى أن يبقى فى دائرة الفحص والبحث والمراجعة لمعرفة كنهه ، وهل يتفق من عدمه مع الصدق وموجباته أم أنه كذب مقصود ، أم أنه اتباع لظن لم يخضع للتمحيص والدراسة !

القرارات السياسية أو الإدارية ، عرضة كالقرارات والسلوكيات الفردية ، لأن تخطئ الصواب أو يفوتها التوفيق فى وجوب الالتزام بمبدأ قرينة البراءة ، فتهدرها أو تتجاوزها أو تتخطاها أو لا تلتفت الالتفات الواجب إليها ، ولكن الأخطر من خطأ القرار السياسى أو الإدارى ، شطط النخبة الموكول إليها قيادة عقل الأمة .. الجمعى والفردى .. إذا دعت غافلة أو غير مدركة لنقض هذه القرينة المقدسة التى دونها الفوضى والضياع وشيوع المظالم وسيادة قانون الغاب وتحويل الناس إلى وحوش يقتل بعضها بعضا، ويفترس بعضها بعضا ، ويدين بعضها بعضا ، ويحل من يشاء نفسه محل القاضى والقضاء ، فيسن القانون الذى يشاء ، ويطلق الحكم الذى يشاء ، ويسرع به مادام قد شاء إلى ساحة التنفيذ ، فيقتل ويسفك الدماء ، ويهدر حقوقا لعلها لأبرياء لم يرتكبوا ذنبا ولا خطيئة ، مدفوعا باعتقاد واهم أنه هو العدل ، وأن ما يفعله إرساء للعدل الذى نصب نفسه رقيبا عليه وقائما به دون القضاء !

ليس صوابا ، وليس حميدا ، ما تضمنه بيان رئيس الوزراء من إصداره تعليمات بالمبادرة إلى إنهاء خدمة ضباط الشرطة المتهمين بالقتل .. فليس كل متهم مذنبا فى الجريمة المنسوبة إليه ، بل هو فى نظر القانون ، وينبغى أن يكون فى نظر الكافة ، برىء إلى أن تثبت إدانته إنْ ثبتت بحكم قضائى .. لذلك فإن قوانين الدولة ، للشرطة وللجيش وللمدنيين ، تحترم هذا المبدأ ، فلا تجيز إنهاء خدمة الضابط أو الموظف لمجرد الاتهام ، ولا تبيح ذلك إلاّ إذا ثبتت إدانته وقضى بعقابه بحكم نهائى صادر من المحكمة القضائية المختصة ، ولذلك لم يكن غريبا ، بل هو محمود ، وواجب ، ولازم أن يفصح وزير الداخلية عن أنه لن ينهى خدمة أحد إلاّ طبقا للقانون .. فالقانون هو واجب الاحترام فى شتى قرارات الدولة .. ومصر حتى لا تنسى دولة .. تلتزم سلطاتها بالدستور والقانون .. فإذا جاوزنا القانون قدنا بغير وعى إلى انهيار الدولة ، وهى نتيجة مخيفة لا أحسب أن أى عاقل يريدها أو يسمح بها أو بتداعياتها التى سوف تأتى على الأخضر واليابس !!!

أخطر الأخطار فى هذا المنطق الضرير غير المتبصر ، أنه ينطوى ضمنا على إرهاب للقضاء ويمكن أن يدفع إلى التعجل فى التحقيقات والمحاكمات ، والتعجل غير السرعة ، وهو عدو البحث الواجب والتمحيص الدقيق ، وباب واسع للأخطاء ، ومهدد وقاتل للعدالة ، ويؤدى إلى شيوع الظلم والمظالم .. فماذا نحن قائلون لربنا وهو سبحانه وتعالى الذى حذرنا من الظلم ، فقال فى كتابه الحكيم : ﴿ وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا ٱلْقُرُونَ مِن قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا۟ ﴾ [يونس: ١٣] .. وقال : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا وَلَٰكِنَّ ٱلنَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾ [يونس] .. وقال سبحانه محذرا : ﴿ يَوْمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّٰلِمِينَ

مَعْذِرَتُهُمْ وَلَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ ﴿٥٢﴾ [غافر] .. وقيل فى الحديث : « إياكم والظلم فإن الظلم ظلمات يوم القيامة» .

من الغريب المؤسف ، أن بعض النخبة ولا أريد أن أسمى أحداً ، قد جعلت تزين ذلك بل وتطلب المزيد ، بدلا من أن تحتكم إلى العقل والمنطق والدستور والقانون ، وتبصر بمحاذير ومخاطر هذا الإهدار الخطير لقرينة البراءة ، وما يتضمنه الإنهاء الضرير للخدمة ، بغير ضابط ، إلى انهيار الأمن انهياراً تاماً . بتخلى كل ضابط وجندى ، فى الشرطة بل والجيش ، عن القيام بواجبه فى حماية أمن الوطن ، ما دام مجرد توجيه أى اتهام إليه ، كفيل بذاته بلا محاكمة !! بتدميره ونسف حاضره ومستقبله بقرار ضرير ينهى خدمته !!!

إن الرجوع إلى الحق فضيلة ، وإذا كان يُحمد لوزير الداخلية ما أعلنه من إيضاح واجب ، يتوخى الحق والقانون ، ويحمى جهاز الأمن الذى يقوده من الانهيار ، فإنه واجب على السيد رئيس الوزراء أن يصحح مفهوم ما صدر عنه ، وواجب على النخبة أن تؤدى واجبها وتوجه وتبصر لا أن تنقاد لنداءات ضريرة لا تعقل ما تقول أو تنادى به !!!